



طرق معرفة الضبط عند النقد في عصر الرواية

١- النَّظَرُ فِي مَرَوِيَّاتِ الرَّوَايَةِ، وَمَقَارِنَتَهَا بِرَوَايَاتِ الثَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ^(١).

فإن كانت روايته موافقةً لروايات الثقات في الغالب، فلا يُكثَرُ من مخالفتهم؛ فهو ضابطٌ ثَبُتَ.

وإن زادت مخالفته نزلت درجته في الضبط، ثم يوضع بعد ذلك في الدرجة اللائقة به، بحسب كثرة المخالفة ونوعها.

قال مسلم في «مقدمة صحيحه»: «علامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عُرِضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضَا؛ خالفت روايته روايتهم، أو لم تَكَدْ توافُقُها، فإذا كان الأغلبُ من حديثه كذلك؛ كان مهجورَ الحديث، غيرَ مقبوله ولا مُسْتَعْمَلِه»^(٢).

وسئل أبو حاتم عن محمد بن معاوية النيسابوري، فقال: «روى أحاديث لم يتابع عليها، أحاديث منكورة، فتغيَّرَ حاله عند أهل الحديث»^(٣).

وقال ابن عدي في عمر بن سعيد الشامي: «أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة، ... وفي بعض رواياته يخالف الثقات»^(٤).

٢- اختبار الراوي وامتحانه^(٥).

يختبر النقادُ الراويَ مباشرةً في مروياته، فتتكشف حاله، ويصفه الناقد بما يراه مناسباً.

وهناك وسيلتان مشهورتان لاختبار الرواة:

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٠٦)، وفتح المغيث (٢٢/٢)، والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم (٧٧-٩٩).

(٢) صحيح مسلم (٧/١).

(٣) الجرح والتعديل (١٠٤/٨).

(٤) الكامل (٦٣-٦٢/٥).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (٣٢١/١)، ونزهة النظر (٩٦)، وفتح المغيث (٢٣/٢)، والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم (٥٣-٦٨).

الأولى: التلقين^(١)

فُتدفع إلى الراوي أحاديث ليست من حديثه أصلاً، أو هي من حديثه لكن تم التصرف فيها بالقلب؛ فجعل إسناده الحديث لمتن حديث آخر، ومنتها لإسناده آخر، أو بالزيادة؛ كأن يكون حديثاً مرسلًا، فيُزاد فيه ذكر الصحابي، أو يُزاد في متنه ما ليس منه، ونحو ذلك.

فإن قرأها الراوي كما دُفعت إليه، أو أقر بها إن قرأت عليه؛ حُكم عليه بأنه يقبل التلقين، واعتبر ذلك خللاً في ضبطه، وقد يُتهم بالكذب والوضع مع بعض القرائن، وإن تنبه لذلك عُرف أنه ضابط لحديثه، مثبت في روايته.

قال ابن حجر في كلامه على قلب الأحاديث: «كان شعبة يفعله كثيراً؛ لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عَرَفَ أنه غير حافظ، وإن خالفه عَرَفَ أنه ضابط»^(٢). وقال يحيى القطان: «إذا كان الشيخ إذا لَقَّته قَبْلَ؛ فذاك بلاءٌ، وإذا ثبت على شيء واحد؛ فذاك ليس به بأس»^(٣).

ومثاله: ما فعله حماد بن سلمة مع ثابت البناني، قال حماد: «كنت أظن أن ثابتاً لا يحفظ الأسانيد، كنت أقول له لحديث ابن أبي ليلي: كيف حديث أنس في كذا وكذا؟، فيقول: لا، إنما حدثناه ابن أبي ليلي، وأقول له: كيف حديث فلان في كذا؟، فيقول: لا، إنما حدثناه فلان»^(٤).

الثانية: المذاكرة

وقد استخدمها المحدثون بكثرة؛ ففي باب الرواية يلتقي اثنان منهم أو أكثر، ويأخذون في المذاكرة في باب من أبواب السنة مثلاً، وما عند كل واحد منهم فيه، أو في طرق حديث معين، أو في أحاديث راوٍ عن شيخ معين.

وللمذاكرة أغراض متعددة عند المحدثين، ويستفاد منها معرفة سعة حفظ الراوي،

(١) الكفاية (١٤٩)، ومقدمة ابن الصلاح (١١٩)، وفتح المغيث (١٠٦/٢-١٠٨)، والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم (٥٣-٦٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٨٦٦/٢).

(٣) الكفاية (١٤٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٥٢٧/٢).

ومقدار ضبطه، واكتشاف أخطائه، بل والتأكد من صدقه؛ فإنَّ بعض المذاكرين قد يدعي أنَّه أشياء لا وجود لها.

وأما الصادق منهم فلا يدعي سماعَ ما لم يسمع، مع تأثره بتفرد قرينه عنه بشيءٍ. فمما نُقِلَ عن أهل الحديث في ذلك: ما ذكره عبد الرحمن بن مهدي، قال: «لما قدم الثوريُّ البصرة؛ قال: يا عبد الرحمن، جئني بإنسان أذكره، فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج قال: قلتُ لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان»^(١)؛ يعني: بهَّره حفظه.

٣- النَّظَرُ فِي أَصُولِ الرِّوَاةِ وَكُتُبِهِمْ^(٢).

بحث النَّقَادُ عن أَصُولِ الرِّوَاةِ وَكُتُبِهِمْ، ونظروا فيها، وتأكدوا من صحتها وسلامتها من التغيير.

وتأكدوا من صدق الراوي إذا حدَّثَ بأحاديث: هل له فيها أصلٌ أم لا؟ لا سيَّما إن ارتابوا في الراوي.

وإن كان الراوي يخطئ في حديثه، فيُتَأَكَّد: هل هذا الخطأ في أصوله أم أنَّ الخلل من حفظه؟

وقد يكون الراوي يحتفظ بأصول شيخه، فينظر الناقد فيها: هل حفظها أم غيرَ فيها؟ وأمکن بذلك تمييزُ المتقنِ الصادقِ الحافظِ لكتابه أو كتابِ شيخه، من المتلاعب أو المغفل، وكشفُ تساهلِ بعضِ الرواة بأصولهم وكتبهم، وكذبِ بعضهم بتصرُّفه المتعمَّد بأصوله وكتبه، وأمکن أيضًا إجراءَ المقارنة بين ما في كتب الرواة وما يحدثون به من حفظهم؛ لمعرفة صدقهم وضبطهم لما يحدثون به.

ومن المنقول عن الأئمة في هذه الباب:

قول عبد الرحمن بن مهدي في (محمد بن مسلم الطائفي): «كُتِبَ مُحَمَّدٌ صِحَاحٌ»^(٣).

وقال يحيى بن سعيد القطان: «نظرتُ في أصول شريك، فإذا الخطأ في أصوله»^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء (١٧٧/٩).

(٢) الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم (٦٩-٧٧).

(٣) التاريخ الكبير (١/٢٢٤).

(٤) الضعفاء للعقيلي (١٩٥/٢).